

التعاون الاقتصادي الدولي: الفرص والقيود

1- مقدمة

أصبحت السيادة الاقتصادية للدول القومية في عصر العولمة أكثر نفاذية وانكشافاً، مما أدى إلى ظهور شبكة معقدة من الترابطات التي تُحدد النظام العالمي الحديث. فلم يعد بإمكان الدول أن تطمح إلى الاكتفاء الذاتي دون تكبد تكاليف تنموية باهظة؛ فقد جعل التدفق السلس لرأس المال والتكنولوجيا والعمالة عبر الحدود الاقتصاد العالمي نظاماً بيئياً متكاملًا، حيث يرتبط ازدهار أي جهة فاعلة ارتباطاً وثيقاً باستقرار الجهات الأخرى. في هذا السياق برز التعاون الاقتصادي الدولي ليس فقط كخيار دبلوماسي، بل كضرورة هيكلية للبقاء والنمو. لذلك فهو يُمثل تحولاً نموذجياً من النظرة الواقعية الكلاسيكية للمنافسة الصفيرية إلى منظور مؤسسي ليبرالي، حيث يُنظر إلى العمل الجماعي على أنه المسار الأمثل نحو الازدهار المتبادل.

ويُعرف هذا التعاون على نطاق واسع بأنه الجهود المنسقة بين الدول ذات السيادة -من خلال الاتفاقيات الثنائية، والمؤسسات متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، أو التكتلات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية- لتيسير التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا وتنسيق السياسات. ويسعى هذا النوع من التعاون إلى تسخير نقاط القوة الجماعية مع الحد من المخاطر المشتركة. كما يعكس التعاون الاقتصادي الدولي، المتجذر في نظام بريتون وودز الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية، والذي تسارع بفعل قوى العولمة منذ تسعينيات القرن الماضي، إدراكاً بأن أي دولة بمفردها لا تستطيع تحقيق ازدهار مستدام بمعزل عن غيرها. واليوم في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، وضرورات تغير المناخ، والتطور التكنولوجي المتسارع، أصبحت الحاجة إلى هذا التعاون أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، إلا أن تحقيقه لا يزال محفوفاً بالتعقيدات والعوائق. المرتبطة بالقيود الصارمة التي تفرضها المنافسات الجيوسياسية، والتنمية غير المتكافئة، والأولوية الدائمة للسيادة الوطنية.

2- الأسس النظرية للتعاون الاقتصادي الدولي

2-1- المنظورات العقلانية

يُهيمن على دراسة التعاون الاقتصادي الدولي المنظور العقلاني. ففي هذا المنظور تُعامل الدول ككيانات موحدة، تسعى لتحقيق مصالحها الذاتية، ولها تفضيلات محددة، ويُفهم التعاون على أنه نتاج تفاعل استراتيجي بين هذه الكيانات. وتتمثل الفكرة المحورية للنظرية العقلانية في أن الدول تستطيع في كثير من الأحيان تحقيق نتائج أفضل من تلك التي يمكن تحقيقها من خلال العمل الأحادي، وذلك بتنسيق سياساتها، ولكن ذلك يتطلب التغلب على مجموعة من مشكلات العمل الجماعي.

وقد كان لنماذج نظرية الألعاب تأثير بالغ في توصيف هذه المشكلات. وحدد أوي (1986) ثلاثة متغيرات - هيكل العوائد في اللعبة، وعدد اللاعبين، وتوقعات المستقبل - باعتبارها المحددات الرئيسية لنتائج التعاون. فعندما تتسم التفاعلات بهياكل عوائد معضلة السجين، وتضم عددًا قليلاً من اللاعبين، ومن المتوقع أن تتكرر إلى أجل غير مسمى، يصبح التعاون أكثر احتمالاً بشكل ملحوظ. في المقابل، تجعل الظروف المعاكسة - كما في التفاعلات "العابرة" التي ميزت تحديد التعريفات الجمركية في فترة ما بين الحربين - الانشفاق أكثر إغراءً، والتعاون أكثر هشاشة. وقد أظهر تحليل أكسلرود (1984) الشهير لتطور التعاون، من خلال مسابقات حاسوبية، أن الاستراتيجيات التبادلية، مثل "المعاملة بالمثل"، يمكن أن تدعم نتائج التعاون حتى بين الجهات الفاعلة التي تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة، دون وجود إنفاذ خارجي، شريطة أن تحظى التفاعلات المستقبلية بتقدير كافٍ.

وقد وجدت رؤى النظرية العقلانية تطبيقاً واسع النطاق في دراسة التجارة الدولية. وتقدم الأدبيات المتعلقة بنظرية شروط التبادل في الاتفاقيات التجارية، التي طورها باجويل وستايجر (2002)، شرحاً دقيقاً للمنطق الاقتصادي لتحرير التجارة متعدد الأطراف: إذ يفرض تحديد التعريفات الجمركية من جانب واحد آثاراً خارجية سلبية على الشركاء التجاريين، بينما تسمح تخفيضات التعريفات المتفاوض عليها بشكل متبادل للدول باستيعاب هذه الآثار الخارجية وتحقيق نتيجة أفضل بشكل مشترك. لا يقتصر هذا الإطار على شرح أسباب تفاوض الدول على الاتفاقيات التجارية فحسب، بل يُفسر أيضاً السمات المهمة للاتفاقيات التي تتوصل إليها، بما في ذلك مبادئ المعاملة بالمثل وعدم التمييز التي شكلت النظام التجاري متعدد الأطراف منذ إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) عام 1947.

2-2- المنظورات المؤسسية

تبرز المنظورات المؤسسية دور المؤسسات الدولية في تيسير ودعم الترتيبات التعاونية. وقد جادل كوهان (1984) في إطار المؤسسة النيوليبرالية، استناداً إلى النظريات الوظيفية للمؤسسات المحلية، بأن المؤسسات الدولية تُقلل من معوقات التعاون من خلال توفير المعلومات، وإنشاء آليات التزام موثوقة، وخفض تكاليف المعاملات. وقد توسعت الدراسات اللاحقة في إطار التقاليد العقلانية المؤسسية في شرح هذه الآليات، ودرست كيف تؤثر سمات التصميم المؤسسي - بما في ذلك قواعد العضوية، وإجراءات التصويت، وآليات تسوية المنازعات، ومدى ترابط القضايا - على احتمالية وعمق نتائج التعاون.

ركزت مجموعة كبيرة من الدراسات المؤثرة على دور المؤسسات الدولية في حل مشكلة الالتزام الموثوق. وقد أظهر سيمونز (2000) أن الدول التي تصادق على الاتفاقيات الاقتصادية الدولية تُظهر أنماطاً مختلفة بشكل منهجي في سلوكها السياسي عن تلك التي لا تصادق عليها، حتى بعد ضبط الخصائص الملحوظة التي تنتبأ بكل من التصديق والخيارات السياسية - وهي نتيجة تتفق مع الحجة القائلة بأن الالتزامات الدولية تُشكل قيوداً موثوقة على صانعي السياسات المحليين. ولعل آلية تسوية المنازعات الملزمة لمنظمة التجارة

العالمية، التي تسمح للدول بالطعن في التدابير التجارية التي تتخذها دول أخرى أمام لجان مستقلة، وإذا تبين أن التدبير المطعون فيه يتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، فإنها تسمح بتعليق التنازلات المماثلة، هي ربما أكثر تجليات وظيفة الالتزام تعقيداً من الناحية المؤسسية في الحوكمة الاقتصادية المعاصرة.

2-3- المنظورات النقدية والبنائية

خضعت المنظورات العقلانية والمؤسسية للتعاون الاقتصادي الدولي لنقدٍ مستمر من قِبل الباحثين المنتمين إلى التقاليد النقدية والبنائية. وقد تحدّى الباحثون البنائيون الافتراض العقلاني القائل بأن تفضيلات الدولة مُعطاةً خارجياً، مُجادلين بدلاً من ذلك بأن هذه التفضيلات تتشكل بفعل عوامل فكرية - بما في ذلك المعايير والأفكار والهويات - التي هي في حد ذاتها نتاج التفاعل الاجتماعي. وقد جادل فينيمور وسيكينك (1998) بشكلٍ شهير بأن "دورة حياة" المعايير الدولية تتضمن عمليات ظهور المعايير، وتسلسلها، واستيعابها، وهي عمليات لا يُمكن اختزالها إلى حسابات استراتيجية لجهات فاعلة تسعى لتحقيق مصالحها الذاتية. وفي مجال التعاون الاقتصادي الدولي، أكّد الباحثون البنائيون على دور الأفكار الاقتصادية - بما في ذلك إدارة الطلب الكينزية، ونهج إجماع واشنطن، ومؤخراً سرديات "النمو الشامل" - في تشكيل محتوى وآليات ترتيبات التعاون.

... قدّم الباحثون النقديون، المنتمون إلى تقاليد فكرية متنوعة تشمل الماركسية ونظرية النظام العالمي ودراسات ما بعد الاستعمار، تحدياً جوهرياً للمنظورات السائدة. فقد جادل سترينج (1988) بأن فهم النظام النقدي الدولي لا يتأتى إلا بالتركيز على القوة الهيكلية التي تمارسها دول معينة -وعلى رأسها الولايات المتحدة- بحكم سيطرتها على البنية المالية العالمية. وبدلاً من التعامل مع المؤسسات الدولية كمنتديات محايدة لحل المشكلات بشكل تعاوني، شدد الباحثون النقديون على دورها في ترسيخ وإعادة إنتاج علاقات القوة غير المتكافئة التي تُقيد بشكل منهجي بعض الدول والفئات على حساب غيرها. ووثّق ويد (2003) الطرق التي سمحت بها هياكل حوكمة مؤسسات بريتون وودز -بما في ذلك أنظمة التصويت المرجحة التي تمنح نفوذاً غير متناسب للدول المساهمة الرئيسية- للدول القوية بتشكيل المضمون الجوهري للقواعد الاقتصادية الدولية بما يعكس مصالحها الخاصة.

3- الفرص التي يوفرها التعاون الاقتصادي الدولي

3-1- مكاسب الكفاءة الناتجة عن تحرير التجارة والاستثمار

تُعدّ مكاسب الكفاءة الناتجة عن تحرير التجارة والاستثمار من أكثر الفرص التي حظيت بالدراسة على نطاق واسع في مجال التعاون الاقتصادي الدولي. ويستند الأساس النظري للتجارة الحرة على مبدأ الميزة النسبية، الذي صاغه ريكاردو (1817) وعمّمه لاحقاً إطار هيكر-أولين ونظرية التجارة الحديثة. فعندما تتخصص

الدول في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وتتبادلها من خلال التجارة الدولية، يتوسع الناتج الإجمالي والاستهلاك مقارنةً بعالمٍ مكتفٍ ذاتيًا.

وقد تباينت التقديرات التجريبية لمكاسب تحرير التجارة تباينًا كبيرًا تبعًا للنموذج المستخدم ونطاق التحرير المُحاكى، إلا أن الإجماع العام يُشير إلى أن هذه المكاسب حقيقية، وإن كان حجمها قد تم المبالغة فيه أحيانًا. قدر أندرسون وفان وينكوب (2004) الآثار المقيدة للتجارة الناجمة عن الحدود الوطنية، والتي تشمل مجموعة من التكاليف كالرسوم الجمركية، والحواجز غير الجمركية، والاختلافات التنظيمية، وتكاليف المعلومات، وخلصا إلى أن إزالة هذه التكاليف من شأنها أن تزيد حجم التجارة بنسبة تصل إلى 170% في الدول الصناعية، مع آثار محتملة أكبر في الاقتصادات النامية (ص 691). وتوقع تحليل البنك الدولي (2020) للمكاسب المحتملة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن التنفيذ الكامل لها قد يعزز التجارة البينية الأفريقية بنسبة 81%، وينتشل 30 مليون شخص من براثن الفقر المدقع بحلول عام 2035.

وإلى جانب مكاسب الكفاءة الثابتة الناتجة عن إعادة تخصيص الموارد، يُحقق التعاون الاقتصادي الدولي مكاسب ديناميكية عبر قنوات متعددة. فالانفتاح التجاري يزيد من الضغط التنافسي على الشركات المحلية، مما يحفز خفض التكاليف والابتكار. كما تُسهّل تدفقات الاستثمار الدولي نقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية عبر الحدود. ويتيح تكامل أسواق رأس المال العالمية للدول تنظيم استهلاكها عبر الزمن وعبر مختلف الظروف العالمية، مما يقلل من تكاليف الرفاهية الناجمة عن تقلبات الاقتصاد الكلي. وقدم هيلمان (2004) مراجعة شاملة للأدبيات النظرية والتجريبية حول العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي، وخلص إلى أنه على الرغم من قوة الأدلة على وجود علاقة إيجابية، إلا أن الآليات التي تعمل من خلالها هذه العلاقة لا تزال غير مفهومة بشكل كافٍ.

3-2- الاستقرار الاقتصادي الكلي وتنسيق السياسات الدولية

يتعلق جانبٌ رئيسيٌّ ثانٍ من الفرص بنطاق التعاون الدولي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي. إذ يُنشئ الترابط بين الاقتصادات الوطنية آثارًا جانبية قوية، حيث تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية للدول الكبرى على الأوضاع الاقتصادية في دول أخرى، وأحيانًا بشكلٍ كبير. فعلى سبيل المثال، كان لسياسات التحفيز المالي والنقدي التي تبنتها الولايات المتحدة خلال الأزمة المالية العالمية 2008-2009 آثارًا كبيرة على تدفقات رأس المال وأسعار الصرف والنشاط الاقتصادي في الأسواق الناشئة، وهي آثار لم يستوعبها صانعو السياسات المسؤولون عن تلك القرارات بشكلٍ كامل.

ويُشابه الأساس النظري لتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية الدولية الأساسَ للتعاون في السياسات التجارية: إذ يؤدي وضع السياسات بشكلٍ أحادي من قِبل الدول التي لا تستوعب الآثار الجانبية العابرة للحدود إلى نتائج دون المستوى الأمثل على مستوى المجموعة، ويمكن للتعديلات المتفق عليها أن تدفع الاقتصاد

العالمي نحو تحقيق الكفاءة المثلى. قدّم أوبستفيلد وروغوف (2002) تحليلاً مؤثراً لمكاسب تنسيق السياسات النقدية الدولية، موضحين أنه على الرغم من أن هذه المكاسب قد تبدو متواضعة في ظل النماذج التقليدية، إلا أنها قد تكون أكبر بكثير عند الأخذ في الاعتبار الآثار الخارجية العالمية الناتجة عن السياسات النقدية الوطنية من خلال تأثيرات شروط التبادل التجاري. وقد مثلت استجابة مجموعة العشرين المنسقة للتحفيز المالي للأزمة المالية العالمية 2008-2009 إحدى أنجح حالات هذا التنسيق في العقود الأخيرة، حيث قدر صندوق النقد الدولي أن هذه الاستجابة المنسقة حالت دون انخفاض إضافي بنسبة نقطتين مؤويتين في الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وإلى جانب الاستجابة للأزمات، أسهم التعاون الدولي إسهاماً هاماً في إدارة ترتيبات أسعار الصرف ونظام المدفوعات العالمي. أرست اتفاقية بريتون وودز عام 1944 نظام ربط قابل للتعديل، موفرةً إطاراً لإدارة سعر الصرف، وميسرةً إعادة بناء التجارة متعددة الأطراف بعد عمليات خفض قيمة العملة التنافسية وفرض ضوابط على الصرف الأجنبي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. وبينما انهار نظام بريتون وودز في أوائل سبعينيات القرن الماضي، وفرت ولاية صندوق النقد الدولي الرقابية لاحقاً إطاراً لرصد سياسات سعر الصرف وتحديد المصادر المحتملة للاختلالات العالمية، وهي وظيفة برزت أهميتها من خلال دور هذه الاختلالات في المساهمة في الأزمة المالية لعام 2008.

3-3- تمويل التنمية ونقل التكنولوجيا

يُتيح التعاون الاقتصادي الدولي فرصاً لتمويل التنمية ونقل التكنولوجيا، وهي فرصٌ لا تتوفر للدول النامية التي تعمل بمفردها. وتُوفر بنوك التنمية متعددة الأطراف -بما فيها البنك الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية، ومؤخرًا البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية- للدول النامية إمكانية الحصول على تمويل طويل الأجل بشروط ميسرة، لتمويل استثمارات البنية التحتية والبرامج الاجتماعية التي قد تحول دون تمويلها لولا ذلك أسواق رأس المال المحلية والقيود المالية. وتشير بيانات البنك الدولي (2022) إلى أن قروض البنك للدول النامية بلغت حوالي 104 مليارات دولار أمريكي في السنة المالية 2022، وُجّه جزء كبير منها إلى أفقر دول العالم بشروط ميسرة للغاية.

وتُمثل برامج المساعدة التجارية، التي أُطلقت في إطار منظمة التجارة العالمية، آليةً أخرى يُمكن من خلالها للتعاون الدولي دعم طموحات التنمية للدول منخفضة الدخل. استعرض كادوت وميلو وبارينتي (2014) الأدلة المتعلقة بفعالية المعونة التجارية، وخلصوا إلى أنه على الرغم من تباين النتائج، إلا أن هناك أدلة موثوقة تشير إلى أن المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة وتمويل البنية التحتية قد ساهما في تنويع الصادرات وبناء القدرات التجارية في عدد من البلدان منخفضة الدخل. ويمثل التعاون الدولي، بما يتيح من إمكانية لتيسير نقل التكنولوجيا -سواء من خلال أحكام تفضيلية تتعلق بالملكية الفكرية في الاتفاقيات التجارية، أو

من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أو من خلال أحكام نقل التكنولوجيا في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف -فرصة تنموية إضافية، وإن كانت غالباً ما تُهمل.

4- معوقات التعاون الاقتصادي الدولي

4-1- الصراع التوزيعي والاقتصاد السياسي للتعاون

يُعدّ الصراع التوزيعي القيدَ الأساسي على التعاون الاقتصادي الدولي. ف تحرير التجارة والاستثمار يُحقق مكاسب في الكفاءة الإجمالية، إلا أن هذه المكاسب تُوزع بشكل غير متساوٍ داخل الدول وفيما بينها. وتتنبأ نظرية ستولبر-سامويلسون بأنه في نموذج عاملين قياسي، سيفيد تحرير التجارة العامل الوفير ويضرّ بالعامل النادر في كل دولة، ما يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية للعمالة غير الماهرة في الاقتصادات المتقدمة التي تعاني من ندرة العمالة، مع تعمق التكامل مع الاقتصادات النامية الغنية بالعمالة. وقدم رودريك (1997) تحليلاً مبكراً ومؤثراً لـ"المعضلة" التي أوجدها التكامل الاقتصادي، مُجادلاً بأن التوترات التوزيعية الناتجة عن العولمة حقيقية وذات تبعات سياسية، وأن صانعي السياسات لا يمكنهم الاستمرار في الظاهر بأن مكاسب التجارة قادرة على تعويض الخاسرين دون أن يفعلوا ذلك فعلياً.

... تزايدت الأهمية السياسية لهذه المخاوف التوزيعية بشكل كبير في السنوات التي تلت الأزمة المالية العالمية و"صدمة الصين" التي وثّقها أوتور ودورن وهانسون (2013). وقد وجدت دراستهم أن العمال الأمريكيين في الصناعات التحويلية المعرضة لمنافسة الواردات الصينية عانوا من خسائر كبيرة ومستمرة في الأجور، كما ارتفعت لديهم معدلات الاشتراك في تأمين العجز وتلقي الإعانات المشروطة بالدخل - وهي نتيجة تناقضت مع توقعات نماذج التجارة التقليدية وأكدت قصور برامج المساعدة على التكيف القائمة. وكانت التداعيات السياسية لهذه الآثار التوزيعية بعيدة المدى: فقد برزت مشاعر مناهضة العولمة، وانتهت مفاوضات جولة الدوحة، وانتشار سياسات "أمريكا أولاً" التجارية، ورد الفعل العنيف الأوسع نطاقاً ضد الحوكمة الاقتصادية متعددة الأطراف الذي ميّز العقد الأول من الألفية الثانية وبداية العقد الثاني، وكلها تعكس، بدرجات متفاوتة، التعبئة السياسية للخاسرين من التكامل الاقتصادي.

4-2- اختلالات موازين القوى ونقص الحوكمة

يتعلق صنف رئيسي ثانٍ من القيود باختلال موازين القوى الذي يسود الحوكمة الاقتصادية الدولية. فالهيكل الرسمي للمؤسسات متعددة الأطراف -بما في ذلك مبدأ "صوت واحد لكل دولة" في منظمة التجارة العالمية ونظام التصويت المرجح في صندوق النقد الدولي -لا يعكس بدقة التوزيع الفعلي للسلطة الاقتصادية والسياسية، مما يخلق مظالم مشروعة بشأن نقص تمثيل الدول النامية، ومشاكل عملية تتعلق بفعالية الحوكمة. وقدم ستيغليتز (2002) نقدًا واسع الانتشار لترتيبات حوكمة المؤسسات المالية الدولية، مُجادلاً بأن برامج المشروطة التي يفرضها صندوق النقد الدولي تفرض سياسات -بما في ذلك التحرير السريع

لحساب رأس المال، والتكشف المالي، وتدابير التكيف الهيكلي - تعكس مصالح الدول الدائنة والقطاع المالي على حساب رفاهية الدول المدينة.

... تفاقمت أزمة الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الدولية مع تغير موازين القوى الاقتصادية العالمية، حيث باتت اقتصادات الأسواق الناشئة - وعلى رأسها الصين والهند والبرازيل وغيرها من دول الجنوب العالمي - تستحوذ على حصة متزايدة من الناتج والتجارة والاستثمار العالميين. وقد أدى عدم إصلاح هيكل حوكمة هذه المؤسسات لمواكبة هذا التحول إلى أزمة شرعية تُعقد إدارة التعاون الاقتصادي الدولي. وقد أشار سوبرامانيان وكيسلر (2013) إلى أن تزايد نفوذ الصين في الاقتصاد العالمي ونهجها المتزايد الحزم تجاه المؤسسات الاقتصادية الدولية يستلزم إعادة تفاوض جوهرية على بنود النظام الاقتصادي العالمي، وهي عملية من غير المرجح أن تسير بسلاسة نظراً للمخاطر التي تواجهها القوى القائمة.

4-3- السيادة، التنوع التنظيمي، وضغوط التكامل العميق

ينشأ نوع ثالث من القيود من التوتر القائم بين ضرورة التكامل العميق -الذي يتطلب تنسيق السياسات التنظيمية الداخلية أو الاعتراف المتبادل بها -والرغبة المشروعة للأنظمة الديمقراطية في الحفاظ على استقلاليتها التنظيمية. ومع التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية عبر جولات متتالية من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، ازداد التركيز على الحواجز غير الجمركية المتمثلة في اللوائح المحلية المتباينة بشأن معايير المنتجات، والتدابير الصحية والصحة النباتية، وسياسة المنافسة، وحقوق العمال، وحماية البيئة. وتسعى اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة واتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية إلى ضبط الاستخدام التمييزي للتدابير التنظيمية، إلا أن نطاقها أثبت محدوديته ووجود جدل حوله.

... قام رودريك (2011) بصياغة التوتر القائم بين العولمة والسيادة الوطنية والحكم الديمقراطي فيما أسماه "المعضلة السياسية الثلاثية للاقتصاد العالمي": إذ لا تستطيع الدول في آنٍ واحد الحفاظ على التكامل الاقتصادي العميق، والسيادة الوطنية على السياسة الاقتصادية، والحكم الديمقراطي (ص 200). ويرى أن المسار الحالي للعولمة يُهدد بتقويض الحكم الديمقراطي، حيث تُقيد الضوابط التي تفرضها الاتفاقيات الاقتصادية الدولية بشكل متزايد الحيز السياسي المتاح للحكومات المنتخبة. وقد أصبح إدراج آليات تسوية منازعات المستثمرين والدول في اتفاقيات الاستثمار - والتي تسمح للمستثمرين الأجانب بالطعن في التدابير التنظيمية للدولة المضيفة أمام هيئات التحكيم الدولية - مثاراً للقلق بشأن تآكل السيادة التنظيمية، حيث يرى النقاد أن هذه الآليات تُضعف التنظيم المشروع وتقل سلطة الفصل في المنازعات من المحاكم الوطنية إلى المحكمين من القطاع الخاص.

4-4- تجزئة النظام متعدد الأطراف

يواجه النظام التجاري متعدد الأطراف ضغوطاً متزايدة للتجزئة، إذ فشلت جولة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية -التي انطلقت عام 2001 بهدف طموح يتمثل في إعادة التوازن إلى النظام التجاري العالمي لصالح الدول النامية- في التوصل إلى نتيجة رغم مرور أكثر من عقدين من المفاوضات. وفي ظل غياب التقدم متعدد الأطراف، سعت القوى التجارية الكبرى بشكل متزايد إلى تحقيق أهدافها في تحرير التجارة من خلال اتفاقيات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية. وبحلول عام 2023، سجلت منظمة التجارة العالمية أكثر من 350 اتفاقية تجارة تفضيلية سارية المفعول، وهو ما يمثل تزايداً هائلاً مقارنةً بالعدد المحدود الذي كان موجوداً عند إنشاء النظام التجاري متعدد الأطراف.

وقد أثار هذا التزايد في اتفاقيات التجارة التفضيلية مخاوف لدى الباحثين في مجال التجارة بشأن "تشابك" الترتيبات التفضيلية المتداخلة، وأحياناً المتضاربة، وقواعد التراكم، وقواعد المنشأ التي يتعين على الشركات العاملة في النظام التجاري العالمي التعامل معها. إلى جانب التعقيدات التقنية الناجمة عن تشتت الأنظمة، يعكس التحول من التحرير متعدد الأطراف إلى التحرير التفضيلي ديناميكية جيوسياسية أوسع نطاقاً، حيث يُشكّل التنافس بين القوى العظمى - ولا سيما التنافس المتزايد بين الولايات المتحدة والصين - بنية الحوكمة الاقتصادية الدولية بشكل متزايد. ويمثل خطاب "فك الارتباط"، الذي اكتسب زخماً في خطاب السياسة التجارية الأمريكية منذ منتصف العقد الأول من الألفية الثانية، تحدياً جوهرياً لمبادئ النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي الذي ساد بعد عام 1945، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى على نطاق وعمق التعاون الاقتصادي الدولي.

5- مسارات الإصلاح

5-1- إعادة بناء الأساس السياسي المحلي للانفتاح

لا بد لأي إصلاح مستدام للحوكمة الاقتصادية الدولية أن يتناول التوترات التوزيعية التي ولدت ردود الفعل السياسية السلبية تجاه العولمة. وقد أدى فشل برامج التعويض والمساعدة على التكيف الحالية في معالجة الخسائر المركزة الناجمة عن تحرير التجارة والاستثمار إلى إضعاف التحالف السياسي الداعم للانفتاح وتعرضه للخطر. ويرى رودريك (2018) أن جعل العولمة مستدامة سياسياً لا يتطلب مجرد شبكات أمان أفضل، بل إعادة نظر جذرية في التوازن بين التكامل الدولي وحيز السياسات المحلية، بما يسمح للدول بتطبيق نطاق أوسع من السياسات الصناعية والاجتماعية لإدارة تكاليف التكيف مع الانفتاح.

عملياً، تتضمن هذه الأجندة تركيزاً متجدداً على أدوات السياسة المحلية اللازمة لضمان توزيع مكاسب التعاون الاقتصادي الدولي على نطاق واسع. وتُعد سياسات سوق العمل التقدمية، وأنظمة التأمين الاجتماعي

القوية، وبرامج سوق العمل النشطة التي تُسهّل إعادة توظيف العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب التجارة والتغير التكنولوجي، عناصر أساسية مكّمة لتحرير التجارة إذا ما أُريد توزيع فوائده على جميع مستويات الدخل. حدد بلانشارد وتيرول (2021) تعزيز أنظمة دعم الدخل وتحسين توفير السلع العامة - بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية - كعناصر أساسية لاستراتيجية معالجة حالات السخط التي غدت رد الفعل الشعبي ضد الانفتاح الاقتصادي.

5-2- إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية

يتطلب استعادة شرعية وفعالية المؤسسات الاقتصادية الدولية إصلاحات في الحوكمة تعكس بشكل أفضل التوزيع المتغير للقوة الاقتصادية العالمية. في صندوق النقد الدولي، أدت الإصلاحات التدريجية لنظام الحصص ونظام الأصوات إلى زيادة طفيفة في تمثيل اقتصادات الأسواق الناشئة، إلا أن نطاق الإصلاح لم يرتقِ إلى المستوى المطلوب لمواءمة الحوكمة مع الثقل الاقتصادي. يتضمن برنامج إصلاح أكثر طموحًا مراجعة جوهرية لحقوق التصويت، وتوسيع نطاق تشكيل مجلس الإدارة، وإدخال عمليات أكثر شفافية وقائمة على الجدارة لاختيار قيادة المنظمات الاقتصادية الدولية الكبرى - والتي لطالما خضعت تاريخيًا لاتفاق ضمني يقضي بأن يكون المدير العام لصندوق النقد الدولي دائمًا أوروبيًا ورئيس البنك الدولي دائمًا أمريكيًا. ثمة حاجة إلى إصلاحات مماثلة في الحوكمة في منظمة التجارة العالمية، حيث أدى المأزق في جولة الدوحة إلى إضعاف قدرة النظام التجاري متعدد الأطراف على وضع القواعد بشكل كبير. اقترح هوكرمان (2014) مجموعة من الابتكارات المؤسسية، بما في ذلك تطوير اتفاقيات متعددة الأطراف بين مجموعات فرعية مهتمة من أعضاء منظمة التجارة العالمية، وتوسيع آليات مراجعة النظراء، ووضع أحكام للمساعدات التجارية مرتبطة بإصلاح السياسة التجارية، والتي من شأنها تنشيط النظام متعدد الأطراف دون اشتراط الإجماع الكامل لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية البالغ عددهم 164 عضوًا، وهو ما يتطلبه هيكل صنع القرار الحالي.

5-3- معالجة العلاقة بين التجارة والمناخ والتنمية

لعلّ أهمّ التحديات التي تواجه التعاون الاقتصادي الدولي في العقود القادمة هي تلك المتعلقة بتقاطع التجارة وتغير المناخ والتنمية. وقد أدى تزايد الحاجة الملحة للعمل المناخي إلى ظهور متطلبات جديدة للتعاون الاقتصادي الدولي، بما في ذلك تنسيق آليات تسعير الكربون، وإدارة "تدابير تعديل الكربون على الحدود" التي قد تُشكّل، لولا ذلك، حواجز تجارية مُفَنّعة، وتمويل التحوّل إلى الطاقة منخفضة الكربون في البلدان النامية. تمثل آلية تعديل الكربون الحدودية التابعة للاتحاد الأوروبي، والتي دخلت مرحلتها الانتقالية في عام 2023، ابتكارًا سياسيًا أحادي الجانب هامًا، وله آثار بالغة على النظام التجاري متعدد الأطراف وعلى

مصدري الدول النامية، وقد حفزت هذه الآلية دعوات إلى اتباع نهج دولي أكثر تنسيقاً لمعالجة العلاقة بين المناخ والتجارة.

ويتطلب أي نهج تعاوني حقيقي لمعالجة هذه العلاقة معالجة كلٍ من أبعاد السياسة التجارية المتعلقة بالعمل المناخي، والتفاوتات العميقة في توزيع تكاليف وفوائد التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون. ويقر مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"، المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بأن الدول المتقدمة تتحمل مسؤولية تاريخية أكبر عن تغير المناخ، وبالتالي ينبغي أن تتحمل حصة أكبر من تكاليف التخفيف والتكيف، إلا أن تطبيق هذا المبدأ في أطر سياساتية ملموسة أثبت صعوبته السياسية. جادل بهاجواتي وسوذلاند (2011) بأن الحفاظ على تماسك النظام التجاري متعدد الأطراف في مواجهة تزايد التدابير المناخية المتعلقة بالتجارة يتطلب إطار عمل استباقي لمنظمة التجارة العالمية يوفر قواعد واضحة بشأن جواز التدابير البيئية ويقلل من خطر النزاعات التجارية بين القوى الكبرى التي تتبع استراتيجيات مناخية وطنية مختلفة.

الخاتمة

من خلال ما سبق تم توضيح أن الفرص التي يتيحها التعاون -من حيث تحسين الكفاءة، والاستقرار الاقتصادي الكلي، والإمكانات التنموية - حقيقية وجوهرية، إلا أن تحقيقها مرهون بحل النزاعات التوزيعية العميقة، ونقص الحوكمة، والتوترات الجيوسياسية التي تراكمت على مدى العقود الأخيرة.

إن مسار التعاون الاقتصادي الدولي ليس محتوماً سلفاً. يقدم التاريخ أمثلة على فترات تم فيها حل نزاعات المصالح التي بدت مستعصية من خلال الابتكار المؤسسي، والقيادة السياسية، والإبداع الفكري -ومن أبرزها إنشاء نظام منظمة التجارة العالمية/الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وتأسيس السوق الأوروبية الموحدة، والاستجابة المنسقة للآزمة المالية العالمية. كما يقدم أمثلة تحذيرية -وعلى رأسها انهيار النظام الاقتصادي الدولي في فترة ما بين الحربين العالميتين -لما يحدث عندما تُترك الأسس السياسية للترتيبات التعاونية لتتآكل.

وفي الأخير تبرز ضرورة استيفاء ثلاثة شروط لضمان استمرار التعاون الاقتصادي الدولي: أولاً، معالجة النداعيات التوزيعية للتعاون من خلال سياسات محلية فعّالة تضمن توزيعاً واسعاً للمكاسب؛ ثانياً، إصلاح حوكمة المؤسسات الاقتصادية الدولية بما يعكس تغير توزيع القوة الاقتصادية العالمية واستعادة شرعيتها الديمقراطية؛ ثالثاً، إدارة العلاقة الناشئة بين التجارة والمناخ والتنمية من خلال أطر تعاونية تجمع بين الطموح في الأهداف البيئية والحساسية الحقيقية للعدالة التنموية. ويتطلب استيفاء هذه الشروط إرادة سياسية وإبداعاً مؤسسياً رفيع المستوى، إلا أن عواقب التقاعس عن ذلك، من حيث التشرذم والصراع وفقدان الرفاه، جسيمة بما يكفي لتبرير هذا الجهد.